

Distr.
GENERAL

A/51/391
24 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٠٣ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي أعد عملاً بقرارها ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

مرفق

تقرير عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ١٩٩٥المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	أولا - مقدمة ٣ - ١
٣	ثانيا - البرنامج ٣١ - ٤
٣	ألف - نظرة عامة ١٦ - ٤
٦	باء - برنامج التمكين الاقتصادي ١٩ - ١٧
٧	جيم - برنامج التمكين السياسي ٢٥ - ٢٠
٩	دال - بناء شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ٣١ - ٢٦
١٠	ثالثا - الإدارة ٣٤ - ٣٢
١٠	رابعا - استجابة الصندوق المبدئية للتوصيات الواردة في تقرير التقييم الخارجي ٤٣ - ٣٥

أولا - مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير ويستكمل برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويصف المبادرات التي اضطلع بها في عام ١٩٩٥. ويلقي التقرير أيضا الضوء على استجابة الصندوق المبدئية للتوصيات التي انتهى إليها تقييمه الخارجي ويبرز آثارها على عملية البرمجة.

٢ - وقد عهدت الجمعية العامة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بموجب قرارها ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بأن: (أ) يدعم الأنشطة الابتكارية والتجريبية المفيدة للمرأة بأسلوب يتجاوب مع الأولويات الوطنية والإقليمية؛ (ب) يكون عاملا حافزا نحو ضمان المشاركة المناسبة للمرأة في الأنشطة الرئيسية للتنمية، وبقدر الإمكان في المراحل السابقة على الاستثمار؛ (ج) يقوم بدور ابداعي وحفز على صعيد التعاون الإنمائي الشامل في منظومة الأمم المتحدة.

٣ - ولم يفتأ الصندوق، بما يقدمه من دعم للأنشطة النافعة للمرأة، يلتزم بضمان مشاركتها الكاملة في عملية التنمية كصانعة للتغيير ومنتفعة به. وفي استطاعة الصندوق بالعمل كداعية نشط مناصر للمرأة أن يستحضر العنصر المتصل بنوع الجنس في جميع جوانب جدول أعمال التنمية.

ثانيا - البرنامج

ألف - نظرة عامة

٤ - دعت الفقرة ٣٣٥ من منهاج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يركز إجراءات متابعته للمؤتمر على مسألة تمكين المرأة في الميدانين السياسي والاقتصادي.

٥ - وعليه، أقرت اللجنة الاستشارية للصندوق في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ المجالين المواضيعيين المتعلقين بالتمكين الاقتصادي والتمكين السياسي للمرأة، ومعهما مواضيع فرعية محددة، لاتخاذ إجراءات بشأنهما.

٦ - وفي إطار التمكين الاقتصادي، يقدم الصندوق دعمه للبرمجة الموضوعية وأنشطة الدعوة في المجالات التالية:

(أ) العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية مع تركيز خاص على السياسة التجارية والتكنولوجيات الجديدة؛

(ب) النهج الجديدة لتأسيس المشاريع، مع تركيز خاص على تهيئة بيئة مؤاتية تتضمن ربط منظمات المشاريع بالمصادر المالية المبتكرة؛

(ج) النهج الجديدة لمساعدة المرأة على تقليل المخاطر التي تحدق بمعاشها المستدام إلى الحد الأدنى، وزيادة الفرص المتاحة لتأمينه إلى الحد الأقصى، بما في ذلك اتقاء إيقاع أضرار مفرطة في التوازن الأيكولوجي، في ظل التغييرات الجديدة الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

٧ - وفي إطار التمكين السياسي للمرأة يركز الصندوق على المجالات المواضيعية الفرعية التالية:

(أ) نوع الجنس ومسألة الحكم، مع الاهتمام بتشجيع السياسات والتشريعات والعمليات المراعية لنوع الجنس؛

(ب) حقوق الإنسان للمرأة، مع الاهتمام بتسهيل سبل وصولها المتزايد إلى الآلية الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد المرأة؛

(ج) بناء السلام وحل المنازعات مع الاهتمام بدور المرأة في عملية بناء السلام.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة، طلبت الجمعية العامة إلى الصندوق في قرارها ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لتعزيز أنشطته في هذا المجال. وقد أنجزت مشاورات في خصوص الصندوق الاستثماري، وينتظر أن يبدأ تشغيله في غضون فترة قصيرة.

٩ - وأعطت اللجنة الاستشارية الصندوق توجيهات في مجال السياسات العامة، وأقرت جهوده في المشاركة في الأنشطة المتصلة بالمبادرات المنسقة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ودعمها من أجل تنفيذ الجوانب المتصلة بنوع الجنس، التي ترد في التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الأخيرة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

١٠ - ويكرس الصندوق جهوده في فترة ما بعد مؤتمر بيجين لتنفيذ منهاج العمل على الصعيد الوطني والإقليمي في المجالات البرنامجية الموصى بها في المنهاج، ومتابعة المؤتمرات العالمية الأخيرة التي رعتها الأمم المتحدة في أبعادها المتعلقة بنوع الجنس.

١١ - كذلك، أقرت اللجنة الاستشارية برنامجاً يتيح للصندوق أن يحلل النتائج والدروس المستخلصة من العمل الذي يضطلع به، ومن الخبرات المتجمعة في إطار شراكاته مع المنظمات الدولية ومنظومة الأمم

المتحدة والمنظمات والشبكات الإقليمية والوطنية، في مجال تعزيز تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً، وإصدار هذه النتائج والدروس وتعميمها. وفي هذا السياق أعان الصندوق أنشطة تتعلق بإصدار المنشورات، وأنشطة إعلامية، وأنشطة أخرى تتعلق بوسائل الإعلام واستقطاب المؤيدين.

١٢ - ويتعاون الصندوق، بوصفه المنظمة المعنية بالعمل والدعوة في سبيل تمكين المرأة، مع المستشارة الخاصة للأمم العام بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس؛ ومع شعبة النهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مبتغياً تكريس قضايا المرأة ونوع الجنس داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، أختير الصندوق ليرأس الفريق العامل المعني للأنشطة التشغيلية التابع للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا المرأة ونوع الجنس، وهو آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لإجراء متابعات لتنفيذ منهاج عمل بيجين على نطاق المنظومة.

١٣ - وبطلب من أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، أجري للصندوق تقييم خارجي أنجز في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي أيلول/سبتمبر عرض تقرير التقييم الخارجي على دورة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وترد في الفقرات التالية معلومات عن الاستراتيجيات البرنامجية المتبعة في الصندوق منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وسوف يجري استعراض هذه الاستراتيجيات في ضوء المناقشات التي يجريها المجلس التنفيذي والتوصيات التي يصدرها، وسيعطى أيضاً الاعتبار الواجب للتوصيات التي تصدرها الجمعية العامة في دورتها الراهنة.

١٤ - ويؤمن الصندوق، بوصفه المنظمة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بمسألة تمكين المرأة، ترجمة توصيات منهاج عمل بيجين إلى برامج حفازة. والتمكين عملية يراد بها زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الموارد على جميع المستويات، بصورة تكفل لها تحقيق قدر أكبر من السيطرة على مقدراتها وعلى وسائل كسب عيشها على أساس بعيد المدى، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تأثيرها على توجهات مجتمعاتها المحلية والمجتمع الأكبر الذي تعيش في كنفه.

١٥ - ويتضمن العمل الذي يقوم به الصندوق في مجالي التنفيذ والدعوة في سبيل تمكين المرأة التعاون مع:

(أ) الحكومات الوطنية، من أجل تعزيز قدرتها على وضع السياسات والبرامج، وتطوير الأدوات اللازمة لتخطيط التنمية الوطنية المراعية للفوارق بين الجنسين؛

(ب) المنظمات والتجمعات النسائية، من أجل بناء وتعزيز قدرتها على الدعوة إلى قضايا المرأة؛

(ج) وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، من أجل وضع قضايا المرأة على رأس جداول أعمال منظمات الأمم المتحدة الرئيسية.

١٦ - ويشجع الصندوق الحوار بين الحكومات الوطنية والمنظمات النسائية، وبذلك يشرك المجتمع المدني بصورة أكمل في تخطيط التنمية ويزيد مقدار المساءلة التي تتعرض لها الحكومات الوطنية فيما يخص اهتمامات المرأة على جميع المستويات، ثم يوثق أعماله وينشر على أوسع نطاق أفضل الممارسات والدروس النافعة المستفادة من أجل زيادة فعالية مشاريع التنمية ورفع مستوى كفاءتها.

باء - برنامج التمكين الاقتصادي

١٧ - تشكل المرأة ما يزيد على ٧٠ في المائة من ثلث سكان العالم ممن يعيشون في فقر مدقع ولا يكف عددهم عن التزايد. وقد تفاقم إملاقهن إلى حد كبير بالتحويلات الحاصلة في العالم من جراء تحرير التجارة، والتغييرات التكنولوجية السريعة، والتصنيع، وبرامج التكيف الهيكلي، والتدهور البيئي. ويتحتم على الأمم المتحدة، من منطلق التسليم بأهمية تصحيح هذا الوضع، أن تشدد على الدور الذي يلعبه التمكين الاقتصادي للمرأة في استراتيجيات القضاء على الفقر. ويعرف الصندوق التمكين الاقتصادي بأنه تيسر إمكانية الوصول إلى وسائل كسب المعيشة على أساس مستدام وطويل الأجل، والتحكم فيها، وجني الفوائد المادية المترتبة على ذلك.

١٨ - وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ عمل برنامج التمكين الاقتصادي على مستويين هما:

(أ) مستوى السياسة العامة، عن طريق مساعدة المرأة في تحسين فهمها للآثار المترتبة على العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية بالنسبة لحياتها، وزيادة قدرة المنظمات النسائية على المشاركة في عمليات صنع السياسة التي تفيد منها المرأة. وأعطى تركيز خاص للسياسات التجارية وأثر التكنولوجيات الجديدة على المرأة والأحوال التي تحياها الأعداد المتزايدة من النساء اللائي يعملن من منازلهن في أرجاء العالم؛

(ب) المستوى الجزئي، عن طريق تطوير وتجربة الطرق المبتكرة التي تساعد المرأة مباشرة في تقليل المخاطر التي تتعرض لها فرصها في كسب معاشها المستدام إلى الحد الأدنى، وزيادة الفرص المتاحة لتأمينه إلى الحد الأقصى، في ظل التغييرات الاقتصادية العالمية. وركز البرنامج بصفة خاصة على قضايا حصولها على الائتمانات، ووصولها إلى الأسواق، والتدريب والتكنولوجيات المحسنة والمعلومات ذات الصلة، والأراضي، وإدارة الموارد الطبيعية التي يمكن أن تقوم عليها سبل المرأة لكسب معيشتها المستدامة المنتجة.

١٩ - وفي سعي الصندوق لتحقيق هدفه الشامل المتمثل في مساعدة المرأة في التمكين اقتصاديا، استطاع تحقيق انجازات كالتالي:

(أ) في سياق مسألتي العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية، جرى تحديد قضايا السياسات العامة في مجالات التجارة والتكنولوجيات الجديدة وظروف العوامل من منازلهن، ووضع استراتيجيات للبرمجة في تلك المجالات. واتخذت عدة خطوات لتنفيذ تلك الاستراتيجيات شملت نواحي تتصل بإنشاء شبكات (في مجالات التجارة والتكنولوجيات الجديدة والائتمان والعلم والتكنولوجيا)؛ وتجميع معلومات ونشرها (المراجع والمبادئ التوجيهية)؛ وتعبئة المرأة في صفوف الدعوة (إقامة حلقات عمل عن مواضيع الاستراتيجية)؛ وصياغة توصيات للعمل (تقارير حلقات العمل عن التجارة، والتكنولوجيات الجديدة، والعلم والتكنولوجيا، والائتمان). وأمكن أيضا تحقيق نجاح معقول في التأثير على صانعي السياسة والتأكيد على زيادة مراعاة الوثائق الدولية المتعلقة بالسياسات العامة للفوارق بين الجنسين (لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: العوامل من منازلهن)؛

(ب) وفيما يتعلق بدعم سبل المرأة لكسب العيش المستدام، لوحظ في سياق تنفيذ المشاريع الابتكارية الرائدة للصندوق ما يحقق عنها من مكاسب مثل زيادة إنتاجية مشاريع المرأة؛ وإنشاء الوظائف لتشغيلها؛ وزيادة قدرتها على استعمال التكنولوجيا وعلى حل المشاكل؛ وزيادة دخلها، وزيادة ثقتها بنفسها ورفاهها. ومن الأهمية بمكان ملاحظة المدى الذي تتمكن به المرأة، بفضل الدعم المقدم لها من الصندوق من تحقيق استقلالها أكثر فأكثر عن المؤسسات الوسيطة التي قدمت لها المساعدة في بداية الطريق. ومرجع هذا بشكل كبير إلى الاستراتيجيات المتبعة في معظم المشاريع والتي تقوم على ربط المرأة بالمصادر المحلية للخبرة التقنية ومصادر المواد الخام الأولية وبالآليات القانونية والأسواق، والائتمانات المتاحة تجاريا، بحيث يتاح لها الحصول على المدخلات والخدمات الأولية الكفيلة بتحقيق اكتفاءها الذاتي.

جيم - برنامج التمكين السياسي

٢٠ - يتحدد مدلول تمكين المرأة سياسيا في زيادة سيطرتها على مقدرات حياتها داخل أسرتها المعيشية وخارجها، حتى تتمكن من تحسين المؤسسات التي تسهم في تشكيل حياتها وتعزيز بناء حياة مستقرة لها في مجتمعات خالية من النزاع. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومحفل المنظمات غير الحكومية ذي الصلة في هوايرو، طالبت النساء بعالم يكن فيه متمكنات سياسيا واقتصاديا.

٢١ - وفي الفترة المنقضية منذ انتهاء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تمثلت استجابة الصندوق لهذا الطلب في وضع برنامج شامل يركز على العناصر التالية:

(أ) المرأة في الحكم وصنع القرار على جميع المستويات؛

(ب) بناء السلام وحل المنازعات؛

(ج) حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة.

وهدف البرنامج هو تأمين مشاركة المرأة في جميع مستويات التخطيط والتنفيذ الإنمائيين.

٢٢ - وتحت موضوع الحكم، يواصل الصندوق اعتماده على استراتيجيته ثلاثية الشعب التي ترمي إلى (أ) خلق بيئة مؤاتية لتحسين المركز القانوني والاجتماعي للمرأة، ووضع سياسات وخطط أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين، والانتقال بها أيضا إلى حيز التنفيذ؛ (ب) تعزيز الحركات النسائية حتى تتمكن من تهيئة هذه البيئة المؤاتية وإحداث التغيير الاجتماعي؛ (ج) تشجيع تولي المرأة للمناصب القيادية وزيادة مشاركتها في الحكم.

٢٣ - وتحت موضوع بناء السلام وحل المنازعات، يكثف الصندوق جهوده لزيادة مقدرات الأفريقيات المشرديات من مجتمعاتهن المحلية، والحث على وضع استراتيجيات وإجراءات تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل بناء السلام وحل المنازعات. ويستخدم هذا البرنامج نهجا ذا شقين هما: (أ) أنشطة الدعوة وبناء القدرات، و (ب) مشاريع تقديم المساعدة المباشرة في إطار نهج متكامل يفي بالاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة الواقعة في الأزمة.

٢٤ - وتوجه أعمال الصندوق المعنية بحقوق الإنسان إلى تعزيز المبدأ الذاهب إلى أن حماية حقوق الإنسان للمرأة اعتبار أساسي لضمان تحقيق النساء لذواتهن، وكفالة مشاركتهن الكاملة في مجتمعاتهن. ويهدف النهج المحدد للبرنامج إلى ما يلي: (أ) تعزيز قدرة المنظمات النسائية على الدعوة إلى أعمال حقوق الإنسان للمرأة وطنيا ودوليا؛ (ب) زيادة وعي المرأة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان وإمكانية وصولها إليها واستخدامها؛ (ج) إدراج مفاهيم حقوق الإنسان للمرأة في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة تحسينا لمساءلة الأمم المتحدة عن حماية حقوق الإنسان للمرأة، وسعيًا إلى المشاركة في زيادة التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة. ويواصل الصندوق كذلك تركيزه على مسألة العنف ضد المرأة باعتبارها إحدى العقبات التي تعترض التنمية.

٢٥ - وتقديرا للجهود الرائدة على المستوى العملي التي يضطلع بها الصندوق في مجال العنف ضد المرأة، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦٦/٥٠، الذي دعت فيه إلى تعزيز أنشطة الصندوق الداعمة للجهود الدولية والوطنية وعلى الجهود التي تبذل على مستوى المجتمعات المحلية في مجال القضاء على العنف ضد المرأة. وعملا بالقرار، أنشئ أيضا صندوق استثماري معني بالعنف ضد المرأة من المنتظر أن يبدأ تشغيله في أواخر عام ١٩٩٦. وسوف يمنح الصندوق أولوية للأنشطة في المجالات التالية: نشر الوعي، وبناء القدرات، والتثقيف القانوني، والتدريب، والبحوث العملية، والمشاريع الابتكارية والحفازة. وقد أرسل نداء خاص إلى جميع شركاء صندوق المرأة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري.

دال - بناء شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - يؤيد الصندوق مبدأ تبادل المعلومات والانتساب إلى الشبكات، ولدى الصندوق علاقات عمل وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية والحركة النسائية الدولية، ويقوم الصندوق بدور حاسم في إطار الأمم المتحدة لكفالة الربط بين أولويات هؤلاء الشركاء المختلفين وممارساتهم.

٢٧ - وفي جميع المؤتمرات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٩)، أقام الصندوق علاقات عمل مع عدد كبير من المنظمات قبل كل مؤتمر وأثناءه وبعده من أجل تهيئة مساحة سياسية مناسبة لإسماع صوت المرأة وتكوين توافقات في الآراء واتخاذ إجراءات. ونتيجة للصلات التي تربط الصندوق بشبكة عالمية للمنظمات النسائية والخبيرات، والناشطات، والعاملات على صعيد المنظمات الجماهيرية، أصبح بمقدوره مساعدتها في إدراج قضايا المرأة في جداول الأعمال الدولية المذكورة وعرضها في المحافل الوطنية والإقليمية.

٢٨ - ويقدم الصندوق دعماً تقنياً للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة لمساعدتهم في تنفيذ منهاج عمل بيجين على المستوى الوطني. وتكمل الأعمال التي يضطلع بها الصندوق الأعمال التي تنفذ في سياق برامج أخرى تتعلق بنوع الجنس والتنمية بما في ذلك الأنشطة التي ينهض بها البرنامج الإنمائي والمناطق بها دفع القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين إلى الصدارة.

٢٩ - وتولى الصندوق رئاسة الفريق العامل المعني بتمكين المرأة المكلف بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد وضع هذا الفريق مبادئ توجيهية لتسهيل التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة، وبين منظومة الأمم المتحدة وشركائها من الحكومات والمجتمعات المدنية. وتعاون الصندوق أيضاً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في سبيل إقامة الأواصر بين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ويعمل الصندوق واليونيسيف أيضاً في ظل شراكة لتعزيز مساهمة النساء والفتيات في بناء السلام.

٣٠ - ويتعاون الصندوق بصورة وثيقة مع روزاريو غرين المستشارة السياسية الخاصة للأمين العام بشأن قضايا نوع الجنس. كما يعمل كأمانة للفريق العامل المعني بالأنشطة التشغيلية، في إطار الأفرقة العاملة الثلاثة التي تم التخطيط لها في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا المرأة ونوع الجنس التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٣١ - وفيما يتعلق بزيادة موارد الصندوق، يعتبر خيار استخدام الموارد الأساسية في توسيع نطاق أنشطته إلى البلدان النامية أفضل الخيارات المتاحة أمامه، ومع ذلك سيتعين على الصندوق أيضاً البحث عن موارد إضافية يجري التبرع بها لأغراض محددة لتنفيذ أنواع بعينها من المشاريع والبرامج في المجالات

الرئيسية المتعلقة بالمرأة. وكمثال للأموال المرصودة لأغراض محددة النجاح الفائق الذي أحرزه الصندوق في جمع أموال لمشاريع القضاء على العنف ضد المرأة، وبناء السلام. وسيقوم الصندوق أيضا بتعبئة أموال محددة الغرض لأنشطة أخرى تشمل رصد أموال لمنشوره الرئيسي المقترح عن حالة تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، وكذلك من أجل توثيق حركة المرأة كقوة دافعة للتغيير الاجتماعي.

ثالثا - الإدارة

٣٢ - في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، عين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نولين هيزر (سنغافورة) مديرة جديدة للصندوق. وتأتي السيدة هيزر إلى موقعها الجديد بخبرات واسعة في مجالات تنفيذ البرامج، والبحوث المتمحورة حول السياسات العامة، والتنمية البشرية المستدامة بمفهومها الشامل.

٣٣ - وفي غضون عام ١٩٩٥ انتهج الصندوق استراتيجية نشطة لجمع الأموال من أجل تأمين التبرع للموارد الأساسية وأنشطة التمويل المشترك شملت الحكومات المانحة التقليدية والجديدة من ناحية، والقطاع الخاص والأفراد من ناحية أخرى. ونتيجة لحملة الصندوق ارتفعت إيراداته في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٢٠,٤ مليون دولار متجاوزة التقدير الأولي للموارد العامة والموارد المرصودة المتوقعة للسنة.

٣٤ - وأسفرت الجهود المبذولة لزيادة موارد الصندوق وتوسيع قاعدتها عن زيادة عدد الحكومات التي أعلنت عن تقديم تبرعات مؤكدة لعام ١٩٩٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وفي سياق مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات، أعلنت ٣٠ حكومة تقديم تبرعات مقارنة بـ ١٧ حكومة في عام ١٩٩٤. وفي ذلك الوقت، تلقى الصندوق تبرعات مؤكدة لعام ١٩٩٦ قيمتها ٥,٧١ مليون دولار تمثل زيادة مقدارها ١,٥٢ مليون دولار عن عام ١٩٩٥. وبجمع هذه التبرعات المؤكدة مع نتائج الاتصالات غير الرسمية التي أجريت مع المانحين ممن لم يعلنوا تبرعاتهم، يمكن للصندوق أن يتوقع في عام ١٩٩٦ تلقي مبلغ مقداره ١٣,٢٥ مليون دولار من ٥٦ حكومة مانحة. وتمثل هذه القيم زيادة مقدارها ١١,٥ في المائة عن التقديرات الأولية للتبرعات الحكومية لعام ١٩٩٦. وسيواصل الصندوق على مدى السنوات المقبلة تكثيف حملاته لتعبئة الموارد.

رابعا - استجابة الصندوق المبدئية للتوصيات الواردة في

تقرير التقييم الخارجي

٣٥ - حسبما ذكر أعلاه، عهد إلى الصندوق في أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بولاية معززة للعمل من أجل تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، مما حدا به إلى إعادة صياغة هيكل برنامجه إلى مجالين مواضيعيين رئيسيين هما: التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي لكي يحسن أسلوب تناوله لهاتين القضيتين الأساسيتين. وفي إطار كل موضوع، جرى تركيز الاهتمام على مواضيع فرعية مختارة شملت، العولمة، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والمعيشة المستدامة، والحكم، وحقوق الإنسان، وبناء السلام وحل الصراع.

٣٦ - وفي ضوء تقرير التقييم، الذي أشار على الصندوق بتركيز اهتمامه في موضوعي تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، أُجري تقييم مبدئي للأنشطة التي سيضطلع بها الصندوق في هذين المجالين، والاستراتيجيات التي سيتبعها في تنفيذ أعماله. واستهدف التقييم المبدئي مساعدة الصندوق في استثمار نقاط القوة التي أبرزها تقرير التقييم الخارجي والتصدي للتحديات التي كشف عنها.

٣٧ - وسيوجه الصندوق إلى التركيز على خمس استراتيجيات على النحو التالي:

(أ) الاضطلاع بمشاريع رائدة وعملية بغية تجديد نوعية المشاريع التي يجري من خلالها تجريب نماذج جديدة أو مبتكرة للمساعدة الإنمائية ووضع تصميمات لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتوثيقها، من أجل توفير نماذج يمكن للوكالات الأخرى أن تستعين بها؛

(ب) تعزيز المنظمات والتجمعات النسائية من أجل تقديم دعم مالي وتقني للمنظمات والتجمعات النسائية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية (حكومية وغير حكومية)، وسيجري توجيه هذا الدعم إلى تعزيز استدامة المنظمات التي تتلقى مساعدة الصندوق؛

(ج) الاضطلاع بأنشطة للدعوة ومن أجل دفع قضايا المرأة إلى الصدارة بغية زيادة توعية صناع السياسة والمخططين في المؤسسات الرئيسية، والقائمين على عملية التنمية، والجمهور كافة بالقضايا المتصلة بالفوارق بين الجنسين والتنمية، وتوسيع نطاق مشاركتهم في ممارسة التأثير من أجل تغيير السياسات؛ وبيان منهجيات وأساليب لرسم السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛ وإدخال منظور يتعلق بالجنسين في صلب الأعمال الرئيسية التي تضطلع بها الهيئات الأخرى للأمم المتحدة؛ والعمل كجهة مرجعية في إطار منظومة الأمم المتحدة في سياق تحويل القضايا والشواغل المتعلقة بالجنسين إلى برامج ومبادرات قطرية؛

(د) تعزيز الصلات من أجل إيجاد روابط فعالة بين المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والأمم المتحدة، والوكالات الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، من أجل تشجيع الدعم السياسي والمالي للمرأة؛

(هـ) توثيق المعلومات ونشرها سعيا إلى توثيق الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في المجالات الرئيسية للنشاط ونشرها على مجموعة البلدان والوكالات والأفراد المهتمين والمشاركين.

٣٨ - وستمكن هذه المجموعة من الاستراتيجيات الصندوق من استيفاء كثير من التوصيات التي وردت في التقييم. وسوف يتجه الصندوق عموما إلى تعزيز المشاريع التي تتصف أكثر بطابع استراتيجي، أي المشاريع التي تستهدف بشكل محدد ابتكار أساليب جديدة لدعم المرأة أو تجربة هذه الأساليب، وتقديم مساعدة في مجال الدعوة ونشر الوعي، وتعزيز الصلات، وبناء القدرات. وسيتيح الصندوق قدرا أكبر من الوقت والموارد لضمان تصميم هذه المشاريع ورصدها وتقييمها وتوثيق الخبرات المشاريعية بشكل واف.

وحيث ترتبط جميع المشاريع برابط مواضيعي، سيكون من السهل أيضا استخلاص الدروس والاستفادة من أحادي الأنشطة التي يضطلع بها على صعيد المجتمع المحلي والصعيد الوطني.

٣٩ - ويتيح التركيز المتزايد على أنشطة الدعوة، والتوعية، وتعزيز الصلات، والتوثيق للصندوق إمكانية الاستجابة لاحتياجات أعداد أكبر من النساء عن طريق تقاسم المعلومات، ويمكنه تصميم المشاريع الرائدة والعملية بأسلوب أكثر منهجية من جعل هذه المشاريع مفعمة بالنشاط ومبتكرة في إطار مواضيعها المختارة.

٤٠ - ويسعى الصندوق أيضا إلى الاستجابة بصورة أشمل لتوصيات التقييم التي تمس مسائل تصميم المشاريع ورصدها وتقييمها وتوثيقها. وسيعتمد إلى الاستفادة من الدروس التي يستخلصها من تقييم أعماله في المستقبل.

٤١ - وقد أشار التقييم إلى الأهمية الحاسمة للنطاق الذي يستطيع الصندوق أن يصل إليه فيما يضطلع به من برامج في مختلف المناطق. لكنه أشار أيضا إلى عبء الطلبات الواقعة على عاتقه وكم الوقت والموارد المالية المتاحة له. ويرى الصندوق أيضا أن ثمة حاجة إلى توسيع نطاق وصوله إلى المرأة، بحيث يكون هذا النطاق شاملا أيضا المرأة في البرامج القطرية، ومن ثم تتاح له في نهاية المطاف إمكانية توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه ليشمل عددا أكبر من النساء، مع الاستفادة في الوقت نفسه من شراكاته التعاونية مع الحكومات والمجتمعات المدنية والمنظمات المحلية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومع اتجاه الصندوق إلى مضاعفة موارد برنامجه الأساسي سيتمكن له أيضا زيادة الآثار التي يَعملها في البرامج القطرية.

٤٢ - وسينشد الصندوق تحقيق هدف زيادة موارده الأساسية، دعما لتوسيع نطاق وصوله إلى البلدان النامية. وسيسعى أيضا إلى البحث عن موارد إضافية في شكل أموال ترصد لأغراض محددة من أجل تنفيذ أنواع معينة من المشاريع والبرامج في المجالات الرئيسية المهمة للمرأة. ومثال لهذا الشكل من الموارد النجاح الفائق الذي أحرزه الصندوق في جمع أموال مرصودة لمشاريع معينة في مجالي القضاء على العنف ضد المرأة، وبناء السلام، وسيسعى الصندوق أيضا إلى تعبئة هذه النوعية من الأموال لأنشطة أخرى تشمل إصدار منشوره الرئيسي المقترح عن حالة تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، وتوثيق حركة المرأة كقوة دافعة للتغيير الاجتماعي.

٤٣ - وسيقدم الصندوق في عام ١٩٩٧ تقارير أخرى عن برنامجه الموضوعي تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقييم الخارجي.

- - - - -